

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٢٧

الخميس، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيد مايشن
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيدة هاكمان
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فيردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-58496 (A)



الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين اسمهما للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيرومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح؛ والسيدة دراغانا تريفكوفيتش، مديرة مركز الدراسات الجيوستراتيجية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): طلب إلي أن أقدم إحاطة عن مسألة "توريد الأسلحة الفتاكة إلى أوكرانيا".

ومن المعلوم للجميع أنه منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي بدأ في ٢٤ شباط/فبراير، تلقت أوكرانيا لقوة الدفاع لديها عمليات نقل لمنظومات أسلحة وذخائر من عدد من الدول. وقد نشرت الحكومات المعنية على نطاق واسع المعلومات المتعلقة بنقل هذه المواد. وشملت عمليات النقل تلك أسلحة تقليدية ثقيلة، بما في ذلك دبابات قتالية، ومركبات قتال مدرعة، ومنظومات مدفعية من العيار الكبير، ومركبات جوية قتالية غير مأهولة، فضلا عن أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة. وكانت هناك أيضا تقارير واسعة النطاق وتم التحقق منها بشكل مستقل عن نقل منظومات أسلحة تقليدية رئيسية إلى الجماعات المسلحة المحلية في أوكرانيا، بما في ذلك منظومات قذائف مدفعية.

وعلى نحو عام، فإن أي تدفق مكثف للأسلحة إلى المناطق المتأثرة بالنزاع يثير شواغل كثيرة، بما في ذلك احتمال تحويل مسارها. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لتلك الشواغل، ولدى المجتمع الدولي بعض الصكوك، مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، لتعزيز الشفافية في عمليات نقل الأسلحة. وأشجع الدول على الاستفادة من تلك الآليات.

وإلى جانب مسألة توريد الأسلحة، يجب أن نركز على كيفية استخدام تلك الأسلحة، ولا سيما بالنظر إلى الأثر المدمر على المدنيين

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

مواصلة في وفاة جلالة الملكة إليزابيث الثانية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في بداية هذه الجلسة، أود أن أعرب باسم مجلس الأمن عن أعمق التعازي لشعب وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمناسبة وفاة جلالة الملكة إليزابيث الثانية. كما أود أن أعرب عن تعازينا لأسرتها وأصدقائها.

وقد حكمت الملكة، كرئيسة للدولة، لأطول مدة شهدتها تاريخ المملكة المتحدة. واتسم حكم جلالة الملكة إليزابيث الثانية بالاطمئنان خلال فترة من التحولات التاريخية في كل من بلدها والعالم. وكرست حياتها كلها لخدمة بلدها.

وباسم أعضاء المجلس، أدعو كل فرد في الغرفة للوقوف والتزام الصمت لحظة إحياء لذكرى جلالة الملكة إليزابيث الثانية.

وقف أعضاء مجلس الأمن والتزموا الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسفيرة المملكة المتحدة.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة): أشكر الزملاء على دقيقة الصمت هذه.

سيحفظ الكثيرون ذكرى جلالة الملكة خلال فترة حكمها الطويلة والتميزة. وسوف نتذكرها، حسب اعتقادي، لخدمتها المتفانية في بلدها وعبر الكومنولث وحول العالم. فقد وطدت خدمتها الاستثنائية السلام والصداقة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب مرة أخرى عن تعازي مجلس الأمن.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

السيدة تريفيكوفيتش (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن احترامي الخاص لهذا الجهاز الرفيع المستوى في المنظمة العالمية وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم. وأعتبر كل كلمة تقال مسؤولية كبيرة.

عندما نتكلم عن الحرب في أوكرانيا، من المهم جدا النظر إليها على نحو متسق ومراعاة حجج كلا الطرفين المتحاربين. ومما يثير بالغ القلق أننا كثيرا ما لا نسمع سوى اتهامات لا تدعمها الحجج، ناهيك عن الأدلة.

قد يختلف الرأي في الحرب من شخص من أبناء صربيا قاسى الأساليب الخاصة للحرب وتعلم منها، إلى رأي العديد من الأشخاص الآخرين الذين لم يعيشوا تلك التجربة. ولهذا السبب، منذ البداية، اعتبرت الحرب في أوكرانيا حربا هجينة وقارنتها بالحرب التي شنت على أراضي يوغوسلافيا السابقة في التسعينات، من حيث التأثير الخارجي على الاستعدادات للحرب ومشاركة مختلف الأطراف فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة بتدريب المتطوعين وتسليحهم وتجنيدهم في صفوف الجيش وقيادته. وسأذكر بعضا من أهم الأمثلة.

المثال الأول هو حالة الجنرال الكرواتي سبيغلي، وهو عضو في الجيش الشعبي اليوغوسلافي، الذي قام بتهرب الأسلحة إلى كرواتيا عبر المجر والنمسا وإيطاليا، وقام بتسليح تشكيلات شبه عسكرية وأعدّها لشن هجمات على أفراد الجيش النظامي حتى قبل بدء الحرب في يوغوسلافيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، سجل جهاز مكافحة التجسس محادثة مع سبيغلي، اتضح منها أنه تلقى مساعدة من الولايات المتحدة في تلك العمليات. واستوردت قيادة كرواتيا، بالاتفاق مع سلوفينيا، وبصورة غير مشروعة، كميات كبيرة من الأسلحة من بلدان حلف وارسو السابقة، مثل رومانيا وهنغاريا، ومن ثم سلح ١٠٠ ٠٠٠ من أفراد تشكيلات شبه عسكرية.

والمثال الآخر هو تسليح المسلمين في البوسنة والهرسك من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥ من قبل المملكة العربية السعودية وأفغانستان وتركيا وإيران وغيرها، وذلك عبر كرواتيا، ولكن بعلم وموافقة الإدارة

والهيكل الأساسية المدنية الناجم عن استخدام الأسلحة الثقيلة في أوكرانيا.

وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ١٣ ٩١٧ من الخسائر في صفوف المدنيين منذ ٢٤ شباط/فبراير. ويعتقد أن الأرقام الفعلية أعلى بكثير. ونجمت معظم الخسائر المسجلة في صفوف المدنيين عن استخدام أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق، بما في ذلك الهجمات بالمدفعية الثقيلة، ومنظومات إطلاق صواريخ متعددة، والقذائف، والطائرات.

ولا تزال الحرب تتسبب في النزوح على نطاق واسع، إذ نزح أكثر من ٦,٩ مليون شخص داخليا وأكثر من ٧ ملايين لاجئ في جميع أنحاء أوروبا. وقد دأب الأمين العام على تسليط الضوء على الأثر الإنساني الشديد لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، ودعا مرارا وتكرارا أطراف النزاع إلى تجنب استخدامها في المناطق المأهولة بالسكان. وأود أن أكرر بقوة تلك الدعوة هنا اليوم.

فبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على المقاتلين ألا يستهدفوا المدنيين أو البنية التحتية المدنية، ويجب أن يتخذوا جميع الاحتياطات الممكنة في تنفيذ العمليات العسكرية لتفادي إزهاق أرواح المدنيين أو إصابتهم أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورة عرضية، أو للتقليل من حدوث ذلك إلى أدنى حد ممكن على الأقل.

وفي ٢٤ آب/أغسطس، خاطب الأمين العام المجلس (انظر S/PV.9115)، بمناسبة المعلم المحزن والمأساوي المتمثل في مضي ستة أشهر على غزو أوكرانيا. وطوال تلك الفترة، شهدنا دمارا كبيرا، إذ قتل وجرح آلاف المدنيين، معظمهم نتيجة لاستخدام الأسلحة التقليدية الثقيلة. وقد حان الوقت لإنهاء هذه المعاناة. فلنعقد العزم على مواصلة العمل من أجل السلام، متشيا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تريفيكوفيتش.

وكشف تفتيش ميداني أنه بين شهري نيسان/أبريل وتموز/يوليه من هذا العام، استهدف الجيش الأوكراني مدينة إيزيوم مرارا وتكرارا بالقنابل العنقودية، مما أدى إلى مقتل عدد كبير من المدنيين. وفي ٢٠ تموز/يوليه، نفذ الجيش الأوكراني، في منطقة دونيتسك، عدة هجمات بالقذائف شنتها منظومات صواريخ مدفعية أمريكية سريعة الحركة على مستوطنتي أولينيفكا وأليكساندريفكا، بما في ذلك على أعيان مدنية وهياكل أساسية.

ثم في ليلة ٢٩ تموز/يوليه، وقع هجوم آخر شنه الجيش الأوكراني على مركز احتجاج في أولينيفكا حيث كان أسرى حرب من كتيبة آروف محتجزين أيضا. ونتيجة لذلك، لقي ٥١ شخصا حتفهم وأصيب ٧٥ آخرون. وفي ٣٠ تموز/يوليه، استهدف الجيش الأوكراني مركز مدينة دونيتسك المكتظة بالسكان، التي سبق أن أزيلت منها الألغام وطُهرت بالكامل. وفي ذلك الهجوم، استخدمت القوات الأوكرانية صواريخ أورغان التي تنتجها منظمة حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى تأثيرها التدميري القياسي، وهي مجهزة بذخائر عنقودية. وكان كل صاروخ من الصواريخ يحتوي على كمية كبيرة من الألغام المضادة للأفراد المحظورة من نوع PMF-1 "بيتال". لقد شلوا المدينة تماما وإمدادات الغذاء والماء لسكانها لعدة أيام. ومن كل هذا، يمكن أن نستنتج أن الجانب الأوكراني ينظر إلى المدنيين، فضلا عن أسرى الحرب، على أنهم أهداف مشروعة، وأن هدفه هو إيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا، وهو ما يتعارض مع جميع قواعد الحرب والقانون الدولي الإنساني.

بالإضافة إلى ذلك، تمر الأسلحة التي تسلمها البلدان الغربية إلى أوكرانيا في كثير من الحالات - ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة - عبر عناصر فاسدين في أجهزة الأمن الأوكرانية وينتهي بها المطاف في بلدان ثالثة، وغالبا ما تكون في أيدي الإرهابيين. وهذا يزيد من خطر زيادة زعزعة استقرار العديد من المناطق. وهناك شكوك لها ما يبررها في أن بعض الأسلحة من أوكرانيا قد نقلت بالفعل إلى البوسنة والهرسك وكوسوفو وميتوهيا - وهي مناطق لا تزال معرضة للخطر بسبب

الأمريكية - برئاسة جورج بوش آنذاك وبيل كلينتون لاحقا. كما سُلح مسلمو البوسنة خلال فترة الحظر. وأكبر تنازل مُنح للمسلمين هو إذن قوة الأمم المتحدة للحماية بتسليح وحدات كرواتية ومسلمة بموجب شروط لحظر استيراد الأسلحة. وكانت مهمتها الأساسية هي بسط السيطرة بجميع أنواعها. وهناك أدلة على إيصال أسلحة من القاعدة الجوية الأمريكية رامشتاين في ألمانيا إلى قوات إسلامية في البوسنة. وفي عام ١٩٩٤، اتفق الأدميرال لايتون سميث، ممثل الولايات المتحدة والجنرال برتراند دي لا بريسيل، ممثل فرنسا على أن تسليح جيران صربيا التزام مهم.

والمثال الثالث هو تسليح الألبان في عام ١٩٩٧ للتحريض على التمرد، حيث أخذت الأسلحة من المستودعات العسكرية في ألبانيا، ونقلت إلى أراضي كوسوفو وميتوهيا وسلمت إلى أعضاء جيش تحرير كوسوفو الإرهابي. وتجدر الإشارة إلى أن الانفصاليين الألبان من كوسوفو شكلوا جيشا رسميا لكوسوفو في عام ٢٠١٨، في انتهاك للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأنه بغض النظر عن ذلك الانتهاك للقانون الدولي، قام عدد من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وتركيا وغيرها، بتدريب ذلك الجيش غير القانوني وتسليحه.

واليوم في أوكرانيا يمكننا أيضا أن نرى أمثلة على التدخل المباشر في النزاع، حيث ترسل الدول الغربية أسلحة إلى الأوكرانيين، وتستخدم بلدان ثالثة لتزويد أوكرانيا بالأسلحة. وتحطمت مؤخرا طائرة أوكرانية في اليونان، كانت قد أقلعت من مدينة نيش محملة بالأسلحة. تصل الأسلحة أيضا إلى أوكرانيا عبر مختلف البلدان الآسيوية والأفريقية، وتقتل هذه الأسلحة السكان المدنيين في أوكرانيا، بغض النظر عما إذا كانوا يتكلمون الأوكرانية أو الروسية. وقد بعث مركز الدراسات الجيوستراتيجية، الذي رأسه، مؤخرا برسالة إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومجلس أوروبا، والصليب الأحمر، وغيرها من المؤسسات، يذكر فيها الحقائق التالية.

من الواضح أن الجيش الأوكراني كثيرا ما يستخدم الأسلحة العنقودية المحظورة لاستهداف السكان المدنيين في شرق أوكرانيا.

وفي غضون ذلك، أصبحت غالبية الدول الأعضاء مقتنعة على نحو متزايد بالطابع المتعدد الأوجه للأزمة الأوكرانية. إنهم يفهمون أن أسباب ذلك لا يمكن العثور عليها في المفاهيم الغربية المبسطة للذنب الروسي. وهذا ما يفسر رغبتهم، أولاً وقبل كل شيء، في التوصل إلى وقف للأعمال القتالية والبحث عن حلول على طاولة المفاوضات. ونسمع بانتظام نداءات من أجل السلام من زملائنا في البلدان النامية. ونقترح اليوم إجراء تحليل مشترك للعوامل التي تشكل عقبات أمام تحقيق رغبتهم.

لقد أطلقنا عمليتنا الخاصة لحماية شعب دونباس، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، بعد أن وأد نظام كييف، بموافقة رعايته الغربيين، علنا عملية مينسك. لقد كان قرارا صعبا، ولكنه ضروري بعد أن أصبح من الواضح أن العمل العسكري الأوكراني ضد جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين لا مفر منه. وهذا ما أكدته وثائق هيئة الأركان العامة الأوكرانية التي عثر عليها خلال العملية العسكرية الخاصة. وأصبح أحد أهداف العملية العسكرية الخاصة أيضا اجتثاث النازية من أوكرانيا وتجريدها من السلاح بهدف كفالة عدم وجود أي تهديدات لدونباس أو لروسيا من أراضيها.

وكما نعلم جميعا، بعد شهر واحد فقط من بدء العملية، كانت المحادثات الروسية الأوكرانية قد انققت بالفعل واقعا على الخطوط العريضة لاتفاق سلام في المستقبل. وبدا تحقيق السلام قريبا جدا لدرجة أننا سحبنا قواتنا من المناطق المحتلة في كييف وتشيرنيهيف وسومي كبادرة حسن نية. لقد كان يتعين على سلطات كييف التي كانت على استعداد لقول ذلك، ولكن تورط شركاؤنا الغربيين عندئذ لأن هذا السيناريو لم يكن مناسباً لأغراضهم. أشير هنا في المقام الأول إلى لندن وواشنطن اللتين تعطيان الأوامر لمنظمة حلف شمال الأطلسي. والواقع أن أوكرانيا لم تكن ذات أهمية بالنسبة لهم إلا بوصفها مخلبا في الكفاح الجيوسياسي لإضعاف روسيا منذ انقلاب الميدان غير القانوني بحيث يفشل أي حل سلمي مع بريطانيا أو الولايات المتحدة. لقد وصل المبعوثون إلى كييف لإقناع زيلينسكي وفريقه بأن الغرب مستعد

احتمال تجدد اندلاع النزاعات بعد سنوات من انتهاء الحرب في يوغوسلافيا. وهناك مؤشرات على تجدد الاستعدادات للاضطرابات في كوسوفو وميتوهيا من خلال تعليمات بشأن زيادة وجود قوات منظمة حلف شمال الأطلسي.

والحالة اليوم أكثر من خطيرة وتهدد الحرب الهجينة بالتحول إلى نزاع مباشر واسع النطاق. وبالنظر إلى حالة الأسلحة الحديثة، فإن ذلك يشكك في بقاء حضارتنا ومستقبلها. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية كبيرة عن منع نشوب النزاعات وتيسير إحلال السلام والأمن. وتتطلب الخطوة الأولى في هذا الاتجاه أن تتوقف الدول الغربية عن تزويد أوكرانيا بالأسلحة وأن تغلق السوق السوداء للأسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة تريفيكوفيتش على إحاطتها. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم بخالص تعازي لحكومة وشعب المملكة المتحدة بوفاة ملكتهما، جلالة الملكة إليزابيث الثانية.

نشكر السيدة ناكاميتسو والسيدة تريفيكوفيتش على إحاطتهما. وللأسف، لم نتمكن من سماع جزء من بيان السيدة تريفيكوفيتش بسبب صعوبات تقنية. ونأمل أن تتمكن من تعميم نص إحاطتها في وقت لاحق ليطلع عليه أعضاء المجلس.

منذ بدء العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، ناقشنا مختلف جوانب الحالة هناك. ولدينا نحن والأعضاء الغربيون في المجلس وجهات نظر مختلفة بشأن أصول الأزمة الأوكرانية، وكذلك بشأن التحولات التي حدثت في البلد منذ الانقلاب المناهض للدستور في شباط/فبراير ٢٠١٤. ومن الواضح أن شركاءنا الغربيين السابقين يحاولون بأي ثمن التوصل من المسؤولية عن تدهور أوكرانيا المطرد من حالة استقلال إلى حالة معادية لروسيا وعن تجاهل السنوات الثماني الطويلة والمتواصلة من قصف نظام كييف لشعب دونباس والتعاضى عن عدم رغبة السلطات الأوكرانية في تنفيذ اتفاقات مينسك.

وفقا لأدنى تقديرات الخبراء أنفقت الولايات المتحدة وحلفاؤها ٢٠ مليار دولار على الدعم العسكري لأوكرانيا في الأشهر الماضية من هذا العام وحده. ووفقا لتقارير وسائل الإعلام الأمريكية تعترم إدارة بايدن طلب تمويل طارئ بقيمة ٢٠ بليون دولار أخرى للربع الأول من عام ٢٠٢٣ وحده. عليه ظل الأوكرانيون يعتقدون باستمرار أنه سيكون بوسعهم - بفضل الأسلحة الغربية الحديثة هذه - تغيير مسار الحملة العسكرية وهزيمة روسيا. ولن نعلق على تلك القصص الخيالية الجميلة الفارغة إلا أن نقول إنه ستكون لذلك الخداع الجماعي للسكان الذي يروج له الرئيس زيلينسكي وحاشيته عواقب مأساوية على أوكرانيا. وفي الوقت الحالي ما زلنا بعيدين عن نهاية هذه العملية المدمرة للذات. ولكنني أسارع إلى القول بأن الأسلحة الغربية لا تلعب دورا حاسما في ساحة المعركة، بغض النظر عن الادعاءات بخلاف ذلك من قبل شركائنا السابقين وأتباعهم الأوكرانيين.

فعلى الرغم من الحد الأدنى من المخاطر على جنودنا ومدنيينا، يواصل الجيش الروسي تدريجيا وبشكل منظم تدمير الأسلحة السوفيتية القديمة التي سعدت دول أوروبا الشرقية بإفراغها وتعطيها، علاوة على تدمير أسلحة الناتو الحديثة نفسها. بيد أن التغيير الوحيد هو أنه بعد أن تلقي نظام كييف مدفعية الناتو بعيدة المدى وقاذفات الصواريخ إلى جانب تلقي المساعدة من قبل الاستخبارات الغربية، بدأ استهداف الأهداف المدنية وغيرها من أهداف البنية التحتية التي لم يتمكن من الوصول إليها سابقا. وكانت نتائج ذلك وقوع مذبحه في أولينيفكا واستمرار قصف محطة زابورجيا للطاقة النووية ومناطق مدنية في دونباس.

بإمداد أوكرانيا بالأسلحة التي تستخدمها القوات المسلحة الأوكرانية بصورة نشطة ضد أهداف مدنية، تنتهك البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قواعدها الداخلية - ما يسمى بالموقف المشترك - التي تحظر إصدار تراخيص تصدير الأسلحة إذا كان ذلك يسبب تهديدا واضحا بانتهاك القانون الدولي الإنساني ويقتضي الأخذ في الاعتبار أيضا خطر إعادة تصدير تلك الأسلحة والاتجار غير المأذون

لبذل ما بوسعها لضمان انتصار أوكرانيا من خلال التدخل العسكري المباشر. ثم أعقبت ذلك شعارات تدعي أن مصير الديمقراطية سيتقرر في الصدام بين قوى الخير والشر في أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، أعلن جوزيب بوريل فونتيليس، كبير الدبلوماسيين في الاتحاد الأوروبي، في انتهاك لكل القواعد الدبلوماسية "أن الفوز بهذه الحرب سيتحقق في ساحة المعركة".

وبينما كانت بولندا وجمهورية التشيك ودول البلطيق تمارس كرهها الهيستيري المعتاد لروسيا، كان رئيس الوزراء البريطاني السابق بوريس جونسون أكثر نشاطا في تحريض أوكرانيا من التصدي للمشاكل في بلده. وحيا الرئيس بايدن كييف أيضا. وكما نعلم تتصل الرئيس زيلينسكي من جميع الاتفاقات ونسق مع المخابرات البريطانية عملا استفزازيا صارخا في بوتشا قضى على أي فرصة السلام. هكذا ارتكب رئيس أوكرانيا خطأ فادحا بحق بلده. ولكن ليس ذلك ما نود الحديث عنه اليوم، بل سنتحدث عن دور زملائنا الغربيين في استخدام الأوكرانيين لشن أكبر حرب بالوكالة في التاريخ ضد روسيا حتى سقوط آخر مواطن أوكراني.

لنحلل ما يحدث اليوم. فمن الناحية العملية يتولى الناتو إدارة الإجراءات التي تتخذها كييف في ساحة الحرب. كما اعترف مسؤولو الاستخبارات العسكرية الأوكرانية علنا بأن واشنطن تشارك بشكل مباشر في تنسيق جميع أهداف إطلاق الصواريخ المتعددة من منظومة صواريخ المدفعية الأمريكية عالية التنقل. وتكتظ أوكرانيا بالمدرسين العسكريين الغربيين وأفراد العمليات الخاصة والمرترقة. وينظم عدد من بلدان الناتو دورات تدريبية للوحدات المسلحة الأوكرانية. لقد ذكرنا في جلسة سابقة للمجلس (انظر S/PV.9114) أنه يستمر تدريب المخربين في القاعدة العسكرية في مدينة تشيسكي كروملوف التشيكية لتنفيذ هجوم إرهابي في جمهورية دونيتسك الشعبية. وهناك معلومات تفيد بأن وزارة الدفاع في الولايات المتحدة تخطط لإطلاق مهمة لتقديم المساعدة العسكرية والتقنية لنظام كييف. كما سمعنا عن خطط مماثلة من قبل الاتحاد الأوروبي.

ولكن هل سيغير ذلك الوضع في ساحة المعركة؟ كلا مطلقاً، وذلك ما يتفق عليه معظم الخبراء العسكريين البارزين علناً. ولن تتمكن الأسلحة الجديدة من تغيير ميزان القوى ولكن بوسعها أن تطيل أمد الألام التي يسببها نظام زيلينسكي وتؤخر سقوطه الشنيع. وسوف تطيل أيضاً أمد المعاناة التي يسببها الغرب للشعب الأوكراني بوصفه ضحية لصراعه الجيوسياسي مع روسيا. وبطبيعة الحال، لن تؤدي تلك الأسلحة إلا إلى تأخير أي إمكانية لتحقيق السلام في أوكرانيا الذي ترغب فيه الأغلبية المطلقة من أعضاء الأمم المتحدة باستثناء الكتلة الغربية.

ولننظر إلى من يستفيد من ذلك السيناريو. إن من قبيل المصادفة الغربية أن المستفيدين الرئيسيين هم على وجه التحديد من يقرعون طبول الحرب بأعلى صوت: الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى اللتين يحققن مقاولو دفاعهما أرباحاً كبيرة بينما ترتفع أسعار أسهمهم بمعدل مذهل. ومن الواضح أن جماعات الضغط الأميركية والبريطانية المعنية بالأسلحة ليست على استعداد للتخلي عن تلك الأرباح وسوف يزداد ضغطها على الساسة فحسب. إلى جانب ذلك، فإن أوكرانيا ليست منصة هائلة لإعادة تدوير أسلحة الناتو القديمة فحسب، بل إنها ساحة أيضاً لاختبار الأسلحة الجديدة وللإعلان عنها بغرض التصدير. ولن يكون من مصلحة الغرب أن يهدر فرصة كهذه، وبالتالي سيكون من السذاجة أن نفترض أن واشنطن ولندن ستغيران خطابهما التحريضي في المستقبل القريب.

فما هي عواقب ومخاطر هذه الحالة بالنسبة للعالم ولأوروبا على وجه الخصوص؟ إنها تعني على المدى القصير انتشار الأسلحة التي يعاد بيعها من قبل المسؤولين الأوكرانيين الفاسدين ووصولها إلى الجماعات الإرهابية والإجرامية، كما ذكرت السيدة تريفيكوفيتش في وقت سابق. وفي وقت مبكر من حزيران/يونيه حذر يورغن شتوك، الأمين العام للإنتربول من الاهتمام الكبير لمرتكبي الجريمة المنظمة بانتشار الأسلحة من أوكرانيا إلى السوق السوداء. إن ذلك تهديداً خطيراً لدرجة أن جهاز الأمن الأوكراني بدأ بالفعل نشر أخبار مضللة عن احتمال أن تنقل روسيا أسلحة غربية إلى أوروبا، ما يعني أن

وغير المشروع بها. وبالمثل، تجاهلت دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء أحكاماً صاغتها هي نفسها من بنات أفكارها الأخرى: "المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة" التي تتطلب من جميع الدول المصدرة أن تقيم بطريقة موضوعية وغير تمييزية ما إذا كانت الأسلحة المنقولة ستضر بالسلام والأمن وما إذا كان استخدامها قد يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وتحظر المعاهدة صراحة على الدول الإذن بنقل الأسلحة التقليدية إذا كانت الدولة المعنية تعلم يقيناً أنها ستستخدم لارتكاب جرائم الإبادة جماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو شن الهجمات على المرافق المدنية أو المدنيين.

وبغية الحصول على أسلحة جديدة، لا سيما في عشية اجتماع وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي في رامشتاين اليوم، تظاهر نظام زيلينسكي على الأقل بأن أوكرانيا قادرة على شن هجوم عسكري. وخلافاً للمبادئ الأساسية للاستراتيجية العسكرية، تشاطر مناصرو الدعاية الأوكرانية على أعلى مستويات الحكومة علناً مع العالم خططا لشن هجوم لاستعادة الأراضي التي خسرتها على النحو الذي نقلته وسائل الإعلام الأوكرانية والغربية بقدر كبير من الحماس. وبقدر ما نستطيع القول، فحتى قيادة القوات المسلحة الأوكرانية نفسها كانت ضد ذلك، بيد أن رئيس الدولة الأوكرانية كان مصراً على الاستمرار في محادثاته مع زملائه الأمريكيين والبريطانيين. ولكن كانت النتيجة تتأثر جثث الآلاف من الجنود الأوكرانيين الذين أرسلوا إلى حتفهم المؤكد والذين لم يسمح لهم الحرس الخلفي بالتراجع في الحقول القريبة من ميكولايف وزابورجيا وكذلك في الغابات القريبة من خاركيف. ولم يتسن لهم سوى الاستيلاء على عدد قليل من القرى الصغيرة وغني عن القول أن إحداهم اختراق كان أبعد من أن يعلم الخبراء العسكريون جيداً. وعلى الرغم من ذلك تباغت وسائل الإعلام الغربية بأن أوكرانيا شنت هجوماً مضاداً يجب دعمه بإمدادات جديدة من الأسلحة الغربية. فنتجت عن ذلك الخلفية الإعلامية اللازمة لعقد الاجتماع في رامشتاين وهو بالضبط ما كان يهدف إليه السيد زيلينسكي وسادته الغربيون. ويعني ذلك توفر جميع الفرص لمواصله صب المزيد من الزيت على نار النزاع الأوكراني بزيادة إمدادات الأسلحة الغربية.

وتزيد المواجهة غير المباشرة بين روسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي من خطر حدوث صدام مباشر بين الجانبين بغض النظر عن الادعاءات بأنه يجري القيام بكل ما هو ممكن لمنع سيناريو من هذا القبيل. لقد اتهمنا بلا أساس بالابتزاز النووي، في حين أكدت رئيسة الوزراء البريطانية الجديدة، ليز تروس، علنا استعدادها لاستخدام الأسلحة النووية والضغط على الزر النووي. ومن قبلها، لم يدل أحد بمثل هذه التصريحات غير المسؤولة. فهل تجاوز الناتو الخطوط الحمراء؟ في عام ٢٠٢٠، حاول المرشح الرئاسي الأمريكي جو بايدن اتهام روسيا بذلك فقط على أساس تكهنات في صحيفة نيويورك تايمز بأن روسيا دفعت سرا لطلبان لقتل القوات الأمريكية في أفغانستان. ثم دفع أعضاء البرلمان البريطاني بأنه لا ينبغي لعضو دائم في مجلس الأمن أن يزود بالأسلحة والتدريب ذات المقاتلين الذين حالوا دون التوصل إلى حل سلمي للنزاع في أفغانستان. ووفقا لهذه المعايير، فقد تجاوزت الدول الغربية تلك الخطوط الحمراء منذ وقت طويل، وأكثر من مرة.

أود الآن أن أخطب زملائي من البلدان النامية. لقد طلبنا عقد جلسة اليوم لأننا نريد لتلك البلدان أن تدرك استخفاف وكذب نداءات دول الغرب الجماعي من أجل السلام، فضلا عن نداءاتها لنا لوقف ما يسمى بحربنا الاختيارية. إنهم لم يتركوا لنا أي خيار بإنشاء عش دبابير للنازيين الجدد على حدودنا ودعم حرب نظام كييف ضد أهل دونباس منذ عام ٢٠١٤. وكما قال الرئيس بوتين، لم نبدأ هذه الحرب - بل نهيها. وبعبارة أخرى، نحن ننهي الحرب التي بدأها النظام الأوكراني، بدعم من الرعاة الغربيين، في عام ٢٠١٤ ضد شعبه. شركاؤنا الغربيون السابقون لديهم خيار. يمكنهم الاستمرار في تزويد منطقة النزاع بالأسلحة، خلافا لجميع المعايير الدولية ومبادئهم المعلنة، وتشجيع الأوكرانيين في دعواتهم غير الواقعية لهزيمة روسيا في ساحة المعركة، أو يمكنهم جعل نظام زيلينسكي يجلس على طاولة المفاوضات ويحاول معالجة الأسباب التي دفعتنا إلى إطلاق العملية العسكرية الخاصة - والتي يمكن أن تعزى جميعها إما إلى أعمال أوكرانيا أو أعمال الغرب.

الوضع قد خرج بالفعل عن نطاق السيطرة. ويعترف القادة العسكريون الغربيون علنا بالفعل بأنهم ليسوا في وضع يسمح لهم بتتبع المستخدمين النهائيين لأسلحتهم. لكن لا يمكن أن يكونوا غير مدركين أن المسؤولين الأوكرانيين الفاسدين قد أنشأوا قنوات لطرح أسلحة غربية الصنع في السوق السوداء، وأن نسبة كبيرة منها تذهب مباشرة من المستودعات إلى أيدي المهربين. هناك جميع أنواع العروض لبيعها عبر الشبكة الخفية. وقد شهدنا حالات مماثلة في البلقان والشرق الأوسط في الماضي القريب، حيث أعيد لاحقا تصدير الترسانات العسكرية الغربية سرا إلى أوروبا واستخدمتها الجماعات الإجرامية على الأراضي الأوروبية أو وقعت في أيدي الإرهابيين. غير أن قيادة البلدان الغربية للأسف لم تتعلم أي دروس من ذلك، وهي تحول أوكرانيا الآن إلى مركز عالمي لإمدادات الأسلحة غير المشروعة التي قد يستخدمها الإرهابيون قريبا جدا في أوروبا أو آسيا أو الشرق الأوسط أو أفريقيا.

ويشكل انتشار منظومات الدفاع الجوي المحمولة والمنظومات المحمولة المضادة للدبابات تهديدا خاصا. وتشكل هذه الأنواع من الأسلحة مخاطر هائلة على الطيران المدني الدولي والنقل بالسكك الحديدية، وهذا هو السبب في أن تداولها يخضع لتنظيم صارم على الصعيد الدولي. وتدرك دول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ذلك جيدا. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أنفقت منظمة حلف شمال الأطلسي مبالغ ضخمة على تدمير الفائض من مكونات منظومات الدفاع الجوي المحمولة في البوسنة والهرسك وبنغلاديش والجبل الأسود وعدد من البلدان الأخرى في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام. كما بذلت الولايات المتحدة، التي أدركت خطر منظومات الدفاع الجوي المحمولة التي زودت بها أفغانستان في ثمانينات القرن الماضي، جهودا كبيرة لإعادة شرائها. لكن البلدان الغربية نسيت الآن كل شيء عن ذلك، وهي بسعيها إلى تسليح كييف بأي ثمن، تنتهك جميع التزاماتها الدولية فيما يتعلق بتداول منظومات الدفاع الجوي المحمولة والمنظومات المحمولة المضادة للدبابات، بما في ذلك تلك المتفق عليها في الجمعية العامة وفي إطار ترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلح والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام.

خارج نطاق الأسلحة. لا بد من وقف هذه الحرب - وبسرعة. تتوقع شعوب العالم منا أن نقدم مقترحات ملموسة لإنهائها.

أخيرا، أود أن أعرب عن تعازي بلدي لشعب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وأن أعرب عن خالص مواساتنا له في وفاة جلالة الملكة إليزابيث الثانية.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): إن حرب روسيا غير المبررة وغير القانونية تشكل انتهاكا لسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهي أكبر تهديد للسلام والأمن الدوليين يواجهه العالم حاليا.

ولأوكرانيا كل الحق في الدفاع عن نفسها بموجب الميثاق، قانونيا وأخلاقيا. وهي تفعل ذلك بشجاعة كبيرة. إن أوكرانيا لا تقاوم من أجل وجودها فحسب، بل إنها تقاوم دفاعا عن مبادئ الميثاق نفسه ودفاعا عن منظومة الأمم المتحدة. وهي تتجح. وبفضل تضحيات الشعب الأوكراني، نعلم أن قوات بوتين منهكة، وخسائره كبيرة، وخطوط إمداداته ضعيفة، ومكاسبه الإقليمية سريعة الزوال. لقد رأينا أن روسيا تلاقى صعوبة في الحفاظ على مخزونها من المعدات، التي ساءت حالتها بسبب نقص المكونات الناجم عن العقوبات الدولية المفروضة عليها بهدف إنهاء الحرب. وتلجأ روسيا الآن إلى إيران لإمدادها بالطائرات المسيرة بدون طيار، وإلى كوريا الشمالية - في انتهاك واضح لعقوبات الأمم المتحدة - لإمدادها بالخيزرة. وثمة طريقة واحدة بسيطة لإنهاء الحرب - يجب أن تسحب روسيا قواتها من أوكرانيا وأن تستعيد أوكرانيا سيادتها وسلامة أراضيها. ويجب أن تستند أي مفاوضات إلى ذلك المبدأ الأساسي.

وتتخز المملكة المتحدة بدعم الشعب الأوكراني. وسنواصل دعمه في مواجهة اعتداء روسيا على سيادته وسلامة أراضيه. وسنستمر في الوقوف ضد ذلك العدوان وفي الدفاع عن الحرية والديمقراطية وسيادة الدول في جميع أنحاء العالم.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها اليوم، خاصة في ظل تلقي إشعار الاتحاد الروسي قبل أقل من يوم.

ولأسف ليست لدينا ثقة في حسن إدراك البلدان الغربية. فقد أظهرت مرارا وتكرارا استعدادها لارتكاب أي جريمة والدخول في أي مغامرة لكفالة رفاه من يُسمون بالمليار الذهبي من أجل الحفاظ على هيمنتها على العالم ومتابعة سياساتها الاستعمارية الجديدة. وإدراكها أن العالم قد تغير بشكل لا رجعة فيه منذ ٢٤ شباط/فبراير لم يؤد إلا إلى تعزيز تصميمها على القتال حتى آخر أوكراني. لكن لدينا ثقة في الحس السليم للعالم النامي - بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية - ونأمل أن يظهره ليس من أجل بلدانهم فحسب، بل من أجل البشرية جمعاء.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيدة دراغانا تريفكوفيتش، ممثلة المجتمع المدني، على إحاطتهما. عقد مجلس الأمن جلستين بشأن الحالة في أوكرانيا يومي الثلاثاء (انظر S/PV.9124) والأربعاء (انظر S/PV.9126)، والآن نجتمع مرة أخرى اليوم. نحن بحاجة إلى تركيز كل اجتماع من اجتماعاتنا على إيجاد حلول لإنهاء الحرب. لقد تسببت هذه الحرب بالفعل في عدد كبير جدا من الوفيات، ودمرت الكثير من البنى التحتية المدنية، وكانت لها آثار اقتصادية خطيرة على الصعيد الدولي. ويساورنا قلق بالغ إزاء الإشارات بأننا نمضي نحو حرب استنزاف، لا تحتاج إليها البشرية بالتأكيد. ويكرر بلدي رفضه للحرب. لقد حان الوقت لإسكات البنادق في أوكرانيا. المزيد من الأسلحة يعني المزيد من الموت والحرب والدمار والكرب، والمزيد من الضحايا المدنيين. هناك علاقة واضحة وجلية بين انتشار الأسلحة وعدم الاستقرار. ونحث الطرفين على وقف جميع التصعيدات اللفظية والعسكرية، فضلا عن أي عمل يحتمل أن يوجب المواجهة.

إن المقصد من مجلس الأمن هو تحقيق الأمن. ويتعين عليه أن يرقى إلى مستوى ذلك المقصد في كل جلسة من جلساتنا. المجلس هو منبرنا الأساسي لتشكيل السلام. وفي كل مرة نجتمع فيها، نحتاج إلى تعبئة جهودنا بشكل جماعي لإيجاد حل لهذا النزاع. وسيواصل بلدي العمل بلا كلل في السعي إلى السلام، ونؤيد أولئك الذين يقترحون بدائل

الحق في الدفاع عن نفسها. ولن نوقف دعمنا لأوكرانيا لمجرد شعور روسيا بالإحباط لأن محاولتها لتغيير النظام لم تسر وفقا للخطة.

وفي وقت لاحق من هذا الشهر، سيجتمع القادة من جميع أنحاء العالم هنا لإعادة تأكيد التزامهم بالميثاق ومبادئه الأساسية. ويجدر بنا تكرار أن لجميع البلدان حقا أصيلا في الدفاع عن النفس، تمشيا مع المادة ٥١ من الميثاق. إنه مبدأ بسيط ومباشر. لكل عضو في الأمم المتحدة الحق في سيادته وسلامته الإقليمية. وأشجع جميع أعضاء المجلس على النظر في هذه المسألة. فلو وجدوا أنفسهم في نفس ظروف أوكرانيا، كيف سيكون ردهم إذا قام جار أكبر بغزو أراضيهم؟ إذا أرسلت جارتهم جيوشها إلى مدنهم وأراضيهم، فماذا سيفعلون؟ ماذا كانوا ليطالبوا من المجتمع الدولي؟ لن يسمح أي منا هنا ببساطة بمهاجمة تاريخ بلدنا وهويته، وقصف مدنتنا وتحويلها إلى أنقاض، وقتل شعبنا، والاستيلاء على أراضيها. ونود أن نناشد تقديم الدعم الدولي في مواجهة هذا العدوان السافر.

أما مزاعم روسيا بأن الولايات المتحدة والغرب يعملان على تصعيد النزاع وإطالة أمده فغير صحيحة. إنها محاولات مثيرة للسخرية لصرف الانتباه عن دور موسكو بصفقتها المعتدي الوحيد في حرب وحشية وغير ضرورية يدفع العالم ثمنها بشكل جماعي. وأود توضيح أن الولايات المتحدة لا تستخدم القوة ضد روسيا. وقد أكد الرئيس بايدن بوضوح. الولايات المتحدة لا تسعى إلى خوض حرب مع روسيا. ولكننا لن نتعاس عن إدانة اختيار الرئيس بوتين شن غزو على أوكرانيا ومواصلته.

وإذ نتكلم عن البحث اليائس عن الأسلحة، على نحو ما فعل زميلي الروسي، فحتى الآن تعكف موسكو على شراء ملايين الصواريخ وقذائف المدفعية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستخدامها في ساحة المعركة في أوكرانيا، الأمر الذي سيشكل، كما قال السفير وودوارد، انتهاكا واضحا لليس فيه لقرارات مجلس الأمن. وقبل أن يبدأ الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، انخرطت الولايات المتحدة وأوكرانيا وشركاؤنا وحلفاؤنا في دبلوماسية مكثفة، التماسا لكافة السبل

وأود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن أعمق تعازينا للأسرة المالكة ولشعب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والكمونولث لوفاة جلالة الملكة إليزابيث الثانية. لقد عاشت الملكة حياة استثنائية مكرسة للخدمة. وسيلقي إرثها بظلاله في صفحات التاريخ البريطاني وتتخلل قصة عالما.

وقبل أن أمضي في كلامي، أعتقد أن من الأهمية بمكان التأكد من فهمنا الواضح لفحوى جلسة اليوم. إنها محاولة مكشوفة لصرف الانتباه عن جلسة الأمس بشأن التشريد القسري للمواطنين الأوكرانيين (انظر S/PV.9126)، التي أوضح خلالها ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن المفوضية تلقت تقارير عن التعذيب، تزامنا مع استخدام روسيا البغيض لمعسكرات الفرز.

وإذ أنتقل إلى تناول ما سمعناه للتو من الوفد الروسي، أود أن أطلب إلى الممثلين تقييم ما سمعناه للتو في ضوء الحقيقة التالية. في وقت سابق من هذا العام، حذرنا من نية روسيا المتعمدة غزو أوكرانيا، بما في ذلك من خلال حشد غير مسبوق للقوات العسكرية على طول حدود روسيا وبيلاروس مع أوكرانيا. ويمكننا جميعا أن نتذكر إصرار الوفد الروسي الشديد في هذه القاعة، وفي سلسلة من التغريدات والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، على أن حشده الضخم لم يكن سوى مناورة عسكرية اعتيادية وأنه ليس لديه خطط لغزو أوكرانيا. وأعتقد أن ذلك التصرف يوضح لنا الأمور بدرجة كافية. ومع ذلك فإن روسيا الآن لديها الجرأة لإلقاء اللوم على بلدان أخرى لرفضها التنحي جانبا خلال سعيها إلى تدمير دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وعلى غرار المملكة المتحدة، تفخر الولايات المتحدة بالوقوف إلى جانب أوكرانيا وحلفائنا وشركائنا من أكثر من ٥٠ بلدا في تقديم المساعدة الأمنية الحيوية دعما لدفاع أوكرانيا عن سيادتها وسلامتها الإقليمية في مواجهة العدوان الروسي. وتلتزم الولايات المتحدة بدعم شعب أوكرانيا في دفاعه عن حياته وحرية وديمقراطيته. ونحن لا نخفي ذلك الدعم. فلأوكرانيا وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كل

جميع أنحاء العالم الذين كانت الملكة محببة إليهم وتحظى بتقدير كبير لشخصها وبصفتها ملكة. وباسم غانا حكومة وشعبا، نعرب عن خالص تعازينا للأسرة المالكة والمملكة المتحدة حكومة وشعبا والبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة.

في البداية، أود أن أشكر وكالة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها. كما أحطنا علما بإسهام ممثلة المجتمع المدني.

يجتمع مجلس الأمن للمرة الثالثة خلال ثلاثة أيام لمناقشة الحرب في أوكرانيا مرة أخرى. وبينما نلاحظ استمرار الاهتمام بالعدوان على أوكرانيا، يساورنا قلق بالغ أيضا إزاء حقيقة أن اجتماعات مجلس الأمن لم تدعم بشكل بناء العمل الدبلوماسي المطلوب فورا لإنهاء الأعمال القتالية ومساعدة الطرفين على إيجاد حل مقبول وشامل ودائم لنزاعهما. وكما قلنا سابقا، واتساقا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرار محكمة العدل الدولية والقرارين دإط-١١/١ ودإط-١١/٢ الصادرين عن الدورة الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة، فإن غزو أوكرانيا، وهي دولة عضو ذات سيادة في المنظمة، غير مبرر. وبما أنه لا توجد علامات تُذكر على انحسار الحرب، وبالنظر إلى ظروفها الفريدة، نعتقد أن من المهم أن يكرس المجتمع الدولي كل جهد ممكن لإيجاد حل سلمي للنزاع، ولكن بطريقة تكفل أيضا عدم منح فوائد للأطراف التي تقوم بأفعال غير مقبولة أساسا وفقا للقانون الدولي.

ويجب أن نواصل العمل للقضاء على الخطر الحقيقي للحرب التي تجتاح القارة الأوروبية بأسرها، والتي يمكن أن تؤدي إلى نزاع كامل وواسع النطاق تترتب عليه عواقب مدمرة للبشرية جمعاء. ولذلك، ندعو إلى وقف تصعيد التوترات ونحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على التصرف بطريقة تشجع بناء الثقة وتعزز الثقة والمصالحة. ونلاحظ ببالغ القلق استئناف القصف بالقرب من محطة زابوريجيا للطاقة النووية على الرغم من الخطر الواضح الذي يلوح في الأفق الذي يشكله ذلك على أوكرانيا والعالم بأسره. وندعو الطرفين إلى مزيد من التعاون لإعادة مواءمة الوضع الراهن في محيط محطة توليد الكهرباء

الكفيلة بنزع فتيل النزاع وإيجاد وسائل لمعالجة المخاوف المتبادلة بشأن الأمن في أوروبا وخارجها. ولم تسلك روسيا هذا الطريق. وتقوم أوكرانيا الآن بالرد على ذلك الغزو مثلما يفعل أي منا - بالدفاع عن نفسها.

ونشيد بالقوات المسلحة الأوكرانية وجميع المواطنين الأوكرانيين الذين لا يزالون مصدر إلهام للعالم بما يتحلون به من مهارة هائلة وشجاعة بالغة. وقد قدمنا المساعدة الأمنية لتمكين أوكرانيا من الدفاع عن نفسها واستعادة سيطرتها على أراضيها ذات السيادة. لكننا لا نساعد أوكرانيا على الدفاع عن نفسها فحسب، بل نساعد على التصدي لعواقب هذه الحرب المروعة. كما قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من ١,٩ مليار دولار من المساعدات الإنسانية إلى أوكرانيا والمنطقة منذ أن غزت روسيا أوكرانيا للمرة الأولى قبل ثماني سنوات. وقد وجهنا إلى أوكرانيا ما مجموعه ٨,٥ مليارات دولار لدعم الميزانية من خلال آليات البنك الدولي. ونعمل كذلك على التأكد من أن تكون أي مساعدة للدفاع عن أوكرانيا مسؤولة وتحد من العواقب غير المقصودة. ونأخذ على محمل الجد مسؤوليتنا عن منع تسريب الأسلحة أو انتشارها بصورة غير مشروعة. ونعمل مع أوكرانيا لكفالة المساءلة في مجال المساعدة، حتى في ظل ظروف الحرب الصعبة. وقد أظهرت الحكومة الأوكرانية أنها أيضا تأخذ تلك المسؤولية على محمل الجد. ونرحب بإعلان الحكومة الأوكرانية مؤخرا عن تشكيلها لجنة جديدة لتعزيز رصد المعدات العسكرية المتبرع بها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى ما سبق أن قلته. إن الحرب ليست هي الحل. ويجب إنهاء النزاع، والفظائع التي ترتكبها روسيا، وما تقوم به من فرز وتشريد قسري، وتدفقات اللاجئين والمشردين. ولكن هذا لن يحدث إلا عندما تقرر روسيا احترام ميثاق الأمم المتحدة والامتثال له.

السيدة هاكمان (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): علمت حكومة غانا ببالغ الأسى بوفاة جلالة الملكة إليزابيث الثانية في الساعات الأولى من صباح اليوم. ونشعر بعميق الحزن لفقدان الملكة ورئيسة الكومنولث صاحبة أطول فترة في الحكم. إنها لحظة حزن بالغ للكثيرين في

المتصلة بالنزاع في أوكرانيا، وهو بلا شك موضوع بالغ الأهمية. غير أنه وبالنظر إلى الوقت الذي أُتيح لنا خلال الأزمة لإدراج هذه المسألة الحيوية في مناقشاتنا، فإن وفد بلدي مستغرب من التسرع في تحديد موعد هذه الجلسة وعقدها. فمناقشة المسائل التي تكتسي تلك الأهمية ينبغي تحديد موعدها مسبقاً بوقت كاف، ولا سيما عندما يمكن توقعها، لا في اللحظة الأخيرة. وعلاوة على ذلك، نكرر التأكيد على أن مداوات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة يجب أن تقضي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة تهدف إلى الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. لقد اجتمعنا ٢٧ مرة على الأقل منذ بداية الحرب، وحتى الآن اقتضت إجراءات المجلس على إصدار بيان رئاسي واحد (S/PRST/2022/3)، برعاية النرويج والمكسيك، أعرب فيه عن قلقه العميق إزاء الحالة في أوكرانيا، وبالطبع دعم جهود الأمين العام في السعي إلى إيجاد حل سلمي. ونظراً لخطورة الحالة، فإن ذلك غير كاف على الإطلاق. ونأسف لأن المجلس، في تصديه للأزمة، اقتصر عمله على مواصلة مداواته، بينما تجاهل السلطات التنفيذية المخولة له بموجب المادة ٢٤ من الميثاق لضمان اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات سريعة وفعالة للتصدي لأي انتهاك للسلام أو أي عمل عدواني.

ولا يقتصر قلق المكسيك بشأن عمليات نقل الأسلحة على الوضع الحالي، بل يتعلق أيضاً بعمليات النقل الجارية منذ بداية النزاع في شرق أوكرانيا في عام ٢٠١٣. وما دام مجلس الأمن لا يتحمل مسؤوليته عن التصدي لحالة تنطوي على غزو مثل الغزو الذي تواجهه أوكرانيا، فإننا نعتزف بالحق الطبيعي في الدفاع الشرعي عن النفس والحصول على الأسلحة لتحقيق ذلك. ومع ذلك، يجب أن يقترن ذلك دائماً بالحماية والضمانات اللازمة لتقليل المخاطر ومنع تحويل الأسلحة أو استخدامها لارتكاب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني.

ونحيط علماً بالبيانات المتعلقة بالاحتياطات التي اتخذها المصدرون الذين يبيعون الأسلحة ويشحنونها. بيد أن زيادة حجم عمليات النقل تعني بالضرورة فقدان درجة معينة من السيطرة على

بما يتماشى مع الركائز السبع للأمان والأمن النوويين التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونكرر الدعوة إلى التحديد العاجل لمنطقة أمنة حول المحطة.

وتشجع غانا الالتزام المستمر من جانب جميع أطراف مبادرة البحر الأسود المتعلقة بالحبوب ومن قبل الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالمساعدة في تقديم المعونة الغذائية الحيوية إلى سكان مناطق العالم الأخرى، حيثما توجد ظروف شبيهة بالمجاعة وحيث أصبح السكان، بمن فيهم الأطفال، على شفا المجاعة. إن أسعار الوقود المتزايدة تُترجم بسرعة إلى مستويات مرتفعة وغير مسبوق في تكلفة المعيشة، ولا سيما في البلدان النامية. وأصبحت الحياة لا تطاق على نحو متزايد ويبدو أن التوترات تتفاقم بين السكان إذ يصارعون من أجل البقاء. ولذلك، يجب علينا العمل معاً لإيجاد حلول مستدامة ومنع أزمة الطاقة المتفاقمة من التدهور لتصبح أزمة أمنية عالمية.

وكما أشار الأمين العام في بيانه يوم الثلاثاء (انظر S/PV.9124)، نحن بحاجة إلى السلام في أوكرانيا - سلام يقوم حصراً على قواعد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وغانا تؤمن إيماناً راسخاً بأن الدبلوماسية والحوار هما وحدهما القادران على التوصل إلى الحل السلمي الذي فشلت الاشتباكات العسكرية حتى الآن في تحقيقه.

في الختام، أؤكد من جديد دعم غانا المستمر والثابت لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية.

السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
أود أن أبدأ بالإعراب لوفد المملكة المتحدة عن تضامن المكسيك فيما يتعلق بوفاء جلالته الملكة إليزابيث الثانية، التي جسدت شعوراً بالواجب والخدمة تجاه شعبها.

وأعرب عن امتناني على الإحاطة التي قدمتها الممثلة السامية ناكاميتسو، وقد أحطنا علماً أيضاً بالمعلومات التي قدمتها لنا السيدة تريفكوفيتش.

قبل أن أستهل بياني، أود أن أشير إلى أن وفد بلدي أثار عدة مرات أهمية التركيز على الآثار المحتملة لعمليات نقل الأسلحة

مسؤولة تسببت في وفاة مئات الركاب على متن طائرة تجارية لا علاقة لها بالنزاع في أوكرانيا.

وبالنظر إلى الاحتمال المؤسف لاستمرار النزاع في أوكرانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون صريحا في المطالبة بالمساءلة في عمليات نقل الأسلحة. ولذلك، فإننا ندعو جميع البلدان الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة إلى التقيد التام بأحكامها، ولا سيما تلك المتعلقة برفض عمليات النقل التي قد تشكل انتهاكا للمعاهدة، وتطبيق تحليل صارم للمخاطر. ولكننا ندعو أيضا الذين لم ينضموا بعد إلى معاهدة تجارة الأسلحة إلى الامتثال بشكل مسؤول لأعلى المعايير الاحترازية في عمليات النقل التي يقومون بها، ولمعايير موضوعية حقا تتجاوز المصالح الخاصة أو الجيوستراتيجية.

ويجب أن تكون تدابير التخفيف، بما في ذلك شروط عدم إعادة التصدير وشروط الاستخدام النهائي الواضحة، جزءا لا يتجزأ من هذه التقييمات واتفاقات نقل الأسلحة. ويجب أن يكون هناك التزام واضح برصد حالة حقوق الإنسان بفعالية وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني في أي عمليات نقل للأسلحة في المستقبل.

ولكن إلى جانب القرارات التي تتخذ حاليا بالموافقة على عمليات البيع والنقل الجديدة، فقد حان الوقت أيضا لوضع تدابير ملموسة للحد من التسلح في فترة ما بعد النزاع.

وأختتم بياني بالتأكيد على أن الوسائل العسكرية لن تكون حلا أبدا. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يركز على تعزيز التفاهات الدبلوماسية التي من شأنها أن تؤدي إلى إنهاء هذه الحرب، وليس على توريد الأسلحة إلى نزاع لا تزال نهايته، للأسف، غير مؤكدة إلى حد كبير.

السيد خوجة (البنان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أشارك الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا لزملائنا البريطانيين، ومن خلالهم، للأسرة المالكة البريطانية وجميع المواطنين البريطانيين ومواطني الكمنولث في وفاة الملكة إليزابيث الثانية. ونشيد بإسهامها الفريد في بناء السلام والمصالحة، وقلوبنا مع جميع المكومين اليوم.

دورة حياة الأسلحة، مما يزيد من المخاطر الكامنة للاتجار بها وتحويل مسارها. ومن المؤكد أن المنظمات الإجرامية ستحرص على استغلال هذه الثغرات. ويجب علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا الآثار المترتبة على انتشار الأسلحة المملوكة للمدنيين. وإذا كان هناك أمر واحد يجب أن نتعلمه من التاريخ الحديث، فهو أن هذه المواقف تؤدي إلى انتشار الأسلحة التي يتم تهريبها إلى مناطق النزاع الأخرى - كما نرى بوضوح في منطقة الساحل - وإلى المخاطرة بالآمال في تحقيق السلام في مرحلة ما بعد النزاع.

ويجب علينا أيضا أن ندرك آثار استخدام جميع أنواع الأسلحة. فما برح المدنيون يدفعون أمدح ثمن لذلك، متمثلا في تدمير المناطق السكنية وشن هجمات متمدة على البنية التحتية والأعيان المدنية وقصف محطات السكك الحديدية والمدارس والمستشفيات. وقد أصبحت الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الإنسانية العشوائية شائعة. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق.

وتعود عمليات نقل الأسلحة المثيرة للقلق إلى ما يقرب من ١٠ سنوات؛ ومن الصعب تصور معنى عشر سنوات من تدفقات الأسلحة وما قد يترتب عنها من آثار في المستقبل. وقد نشرت منظمة بحوث التسلح أثناء النزاعات تقريرا في عام ٢٠٢١ لا يفصل سوى عمليات نقل الأسلحة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠ إلى منطقتي دونيتسك ولوهانسك. ويشير البحث إلى مجموعة واسعة من الأسلحة والذخائر، معظمها من البلدان المجاورة. ويسلط الضوء أيضا على الممارسة المتمثلة في طمس العلامات عمدا لتجنب أي جهود لتعقب مصدرها، وكل ذلك على نحو يتعارض مع معايير متعددة، واتفاقات سياسية وصكوك ملزمة قانونا بشأن عمليات نقل الأسلحة.

وبالإضافة إلى الأسلحة التقليدية، تشير تقارير مختلفة، بما في ذلك من السلطات في هولندا، إلى عملية نقل منظومة صواريخ أرض - جو من طراز بوك التي أدت إلى إسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 في شرق أوكرانيا في عام ٢٠١٤. وليس هذا سوى أحد الأمثلة الملموسة على العواقب الوخيمة جدا لعملية نقل غير

(تكلم بالفرنسية)

ويتعذر الدفاع عنه وغير مقبول من جانب دولة جارة تتمنى لهم الخير بإلقاء القنابل عليهم وتدمير منازلهم.

أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

(تكلم بالإنكليزية)

بالتأكيد لا توجد أطراف متحاربة في أوكرانيا. هناك معتد وهناك بلد يدافع عن نفسه بحق.

ولم نتمكن أيضا من الاستماع تماما إلى السيدة تريفكوفيتش، ولكن أرجو ألا تكلفوا أنفسكم عناء توزيع البيان، إذ يمكننا بسهولة إكمال الجزء المفقود من الدعاية.

منذ بداية هذا الجنون، كان من الواضح أن عدوان روسيا ليس عدوانا على أوكرانيا وشعبها فحسب، بل هو اعتداء أيضا على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويشكل خطرا على الهيكل الأمني الأوروبي. وبالتالي فإن الدفاع عن أوكرانيا ومساعدتها اليوم واجب أخلاقي يتمثل في عدم التخلي عن ٤٤ مليون روح يريد الكرملين إخضاعها، فضلا عن كونه ضرورة أمنية رئيسية. وتفتخر ألبانيا بأن تنضم إلى الذين يبذلون قصارى جهدهم لمساعدة أوكرانيا والأوكرانيين على الدفاع عن أنفسهم.

ولا أحد هنا يعرف أفضل منا، نحن الجالسين إلى هذه الطاولة، ماهية السيادة والاستقلال والحق في الدفاع عن النفس ومعناها. والمادة ٥١ من الميثاق واضحة. وهي توفر أساسا قانونيا لا جدال فيه لفرادى الدول لتقديم أي مساعدة إلى بلد يمارس حقوقه الراسخة في الدفاع المشروع عن النفس والدفاع عن سيادته وسلامته الإقليمية.

لذلك، فإن اتخاذ موقف جماعي ضد حرب غزو غير قانونية هو المسار الصحيح، ويعتبر مساهمة في الأمن المستقبلي في أوروبا وخارجها. وفي مواجهة الاستهداف المتعمد والهمجي للمدنيين والبنية التحتية المدنية، مع وجود أدلة واسعة النطاق على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فإن الوقوف إلى جانب أوكرانيا هو دفاع عن الحياة.

إننا نتفهم بأن النية الواضحة هي تقسيم المأساة الأوكرانية إلى أجزاء للمناقشة، وعزل جوانب ومصالح محددة والترويج لرواية معينة. وهذا الأمر لن ينجح، ولن ينطلي علينا. وسوف نتفق دائما على إجراء

كان يتعين أن يكون العنوان الصحيح لجلسة اليوم هو "التضامن والدعم العالميان لدولة تعرضت لهجوم وحشي من جانب جارتها التي تتوي محوها عن الخارطة". وذلك في رأينا، لأن هذا هو كل ما يمكننا مناقشته هنا اليوم - وليس الأسلحة والعيارات، بما في ذلك الأسلحة التي أفادت التقارير بأن إيران وكوريا الشمالية، وهما دولتان خاضعتان للجزاءات، تزودان روسيا بها بشكل غير قانوني. وهناك آليات وأدوات لذلك. وهي تعمل بشكل جيد جدا، ونتفق على الحاجة إلى مواصلة تعزيزها. ولذلك، فإن الجلسة بالنسبة لهذا الوفد تتعلق بالتضامن وتقديم المساعدة والدعم لبلد محتاج.

وقد شهد العالم خلال هذه الأشهر الطويلة الستة، وبما يتجاوز وحشية حرب اختيارية، تجربتين بارزتين - أولا، المقاومة البطولية والثابتة للشعب والجيش والحكومة الأوكرانيين، وثانيا، تضامن المجتمع الدولي المذهل مع أوكرانيا ودعمه لها. وكما نعلم، يأتي التضامن والمساعدة والدعم بطرق وأشكال مختلفة. لقد تم التعبير عن ذلك في ٢ آذار/مارس، عندما وقفت ١٤١ دولة عضوا إلى جانب الحق، مع أوكرانيا، بينما لم تقف إلى جانب روسيا سوى أربع دول.

ويتواصل التضامن والمساعدة والدعم كل يوم بعبارات التعاطف الواضحة في شوارع كل عاصمة في العالم تقريبا، إذ ترفع أعلام أوكرانيا بكل فخر. ويتم الإعراب عنها بتقديم كل أشكال المساعدة لملايين الأشخاص الذين أخرجوا بوحشية من ديارهم، والذين لقوا الترحيب والرعاية في البلدان المجاورة. ويتجلى ذلك في توفير المساعدة الإنسانية لملايين كثيرة من الناس الذين يحتاجون إلى توفير قوت يومهم، والحليب لأطفالهم والدواء للمرضى والمأوى لأولئك الذين تحولت منازلهم إلى أنقاض بسبب القنابل الروسية. كما يتجلى - وهذا أمر جدير بالذكر على نحو مستحق - في تقديم المعونة العسكرية الدفاعية مباشرة لحكومة وشعب يتعرضان لهجوم متعمد لا دافع ولا مبرر له

ونرى أنه ينبغي لجميع البلدان احترام المبادئ والنظم المتفق عليها دولياً والتقيدها بها. ويدرك المجلس أنه منذ بدء النزاع في أوكرانيا، ما فتئت الهند تدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية ووضع حد للعنف. وقد أكدنا أن الحوار والمساعي الدبلوماسية هما السبيل الوحيد للمضي قدماً. ولذلك نرى أنه من المؤسف أن الحالة في أوكرانيا لم تشهد تحسناً ملحوظاً على الرغم من المناقشات المنتظمة التي يجريها المجلس، فجلسة اليوم هي الثالثة في غضون بضعة أيام من هذا الأسبوع وحده.

وفي غضون ذلك، يحدونا أمل كبير في أن يواصل المجتمع الدولي تلبية النداءات بتقديم المساعدات الإنسانية. وقد أرسلت الهند مؤخراً شحنتها الثانية عشرة من المساعدات الإنسانية إلى أوكرانيا. وتتماشى المساعدة التي نقدمها مع النهج الذي يركز على الإنسان الذي تتبعه حكومة الهند بوصفه أحد المبادئ الأساسية لمعتقداتنا وقيمنا الوطنية التي تنظر إلى العالم بأسره على أنه أسرة واحدة.

وفي المستقبل سنتتبع الهند نهج تعزيز الحوار والدبلوماسية بغية إنهاء النزاع والعمل مع الشركاء الآخرين للتخفيف من التحديات الاقتصادية الناشئة عن النزاع الروسي الأوكراني. ومن مصلحتنا الجماعية أن نعمل بشكل بنّاء، داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، سعياً إلى إيجاد حل سريع للنزاع. ونواصل التأكيد على أن النظام العالمي يركز على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم الوفد الكيني، أن أعتم هذه الفرصة لأعرب عن عميق حزننا لوفاة جلالة الملكة إليزابيث الثانية ونقدم بخالص تعازينا للأسرة المالكة وحكومة المملكة المتحدة وشعبها، فضلاً عن زملائنا في البعثة الدائمة للمملكة المتحدة. وسنظل نتذكر إحساسها المثالي بالواجب وقيادتها لشعبها والكونغرس طوال سبعة عقود قضتها على العرش.

وأشكر الممثلة السامية ناكاميتسو والسيدة تريفكوفيتش على إحاطتهما.

مناقشة مستفيضة لكل جانب من جوانب مسألة ما، ولكن ينبغي ألا تغيب عن بالنا الصورة الكاملة. وفي هذه الحالة، إنها - سبب هذه الحرب ومن المسؤول عنها وعن جميع عواقبها.

وروسيا هي من بدأت الحرب وهي المسؤولة عن الحرب وهي من يمكنها إنهاء الحرب في أي وقت. وعليه، فإن حرب أوكرانيا والتضامن مع الأوكرانيين يتمحوران حول حماية الحرية والسلام والأمن والتنمية والرخاء والعلاقات الودية والتجارة العادلة ذات المنافع المتبادلة، فضلاً عن المبادئ والقيم والقوانين والالتزامات وميثاق الأمم المتحدة. إننا نقف في تضامنا ضد أعمال الكرملين المتهورة، ومن ثم ضد العدوان والغزو وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والدمار الواسع النطاق وقتل المدنيين، بمن فيهم الأطفال، والترحيل القسري وانعدام الأمن الغذائي المفضي إلى المجاعة وتعطيل الاقتصاد والتجارة في العالم وعدم احترام القانون الدولي.

وكل تلك الأمور تتعارض تماماً مع كل ما نطمح إليه عموماً في جهودنا الرامية إلى جعل العالم مكاناً أفضل للجميع، وليس للكرملين وأحلامه التوسعية فحسب. ولم تذهب روسيا إلى أوكرانيا محملة بالزهور، بل ذهبت حاملة البنادق. فليس من المستغرب إذن أنها لم تستقبل بالزهور بل بالبنادق. وكما رأينا، فقد واجهت من هم أفضل تسليحاً منها. ودعونا لا ننس أنه إذا انتصرت روسيا في الحرب، فقد لا يعود هناك وجود لأوكرانيا. فمن الذي ستقوده السذاجة إلى الاعتقاد بأن روسيا ستتوقف عند هذا الحد، إذا سمحنا لها بالاستمرار؟

السيدة كمبوج (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نود، في البداية، أن نتقدم بأحر التعازي إلى المملكة المتحدة. وقد غرد رئيس وزرائنا قائلاً "إننا سنتذكر جلالة الملكة إليزابيث الثانية باعتبارها من أقوى الشخصيات في عصرنا. فقد كانت مثالاً للقيادة الملهمة لأمتها وشعبها وجسدت الكرامة واللياقة في الحياة العامة. لقد أمني رحيلها وأعرب عن مواساتي لأسرتها وشعب المملكة المتحدة في هذه اللحظة الحزينة."

وإذ ننقل إلى الموضوع قيد النظر، نتوجه بالشكر إلى الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها المفصلة. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني على ملاحظاتها.

التي يكون فيها التعاون ضروريا وقابلا للتحقيق، على سبيل المثال من خلال اتخاذ تدابير طموحة ترمي إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه ودعم إرساء نظام للتجارة والاستثمار يتمتع بالقدر الكافي من الانفتاح لتجنب تقويض التنمية الاقتصادية العالمية. وينبغي أن يواجهوا بصدق أخطر المخاوف الأمنية التي تشغل كلا منهم وأن يجروا حوارا منتظما لتوضيح المواقف وتقليل سوء الفهم إلى أدنى حد ممكن والتغلب على مخاطر التصعيد.

ويوفر ميثاق الأمم المتحدة، نصا وروحا، نموذجا أساسيا في هذا الشأن. وينبغي أن يسترشد تطبيقه بالاعتراف الصادق بأنه لم يثبت حتى الآن أنه يشكل قيادا كافيا على الإجراءات غير القانونية التي تتخذها أقوى الدول لتحقيق مصالحها أو تحميها. وبدلا من ترك ذلك الواقع يمزق تعددية الأطراف إربا، ينبغي لجميع البلدان - وخاصة القوى العسكرية المناهضة لبعضها البعض - أن تدرك أن الميثاق لا يزال بإمكانه أن يقدم الكثير إذا ما طبق بروح من التعاون والتوصل للحلول التوفيقية وخفض التصعيد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لكل منطقة أيضا أن تتبع ذات النهج من أجل تحديد مجالات وقطاعات التعاون الإقليمي وتوضيحها، فضلا عن إجراء حوار يسترشد بالشواغل الأمنية للبلدان المجاورة. وتدعو مرة أخرى إلى وقف الأعمال العدائية والتوصل إلى تسوية سياسية تحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشرك المتكلمين الذين سبقوني الإعراب عن أعمق تعازينا للممثلة الدائمة للمملكة المتحدة ولأصدقائنا وزملائنا في البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة ولشعب المملكة المتحدة على وفاة جلالة الملكة إليزابيث الثانية. وإذ ينعي العالم رحيلها، سنتذكر في البرازيل بإعزاز رحلتها إلى بلدنا، حيث استقبلت بحرارة بالغة. ولن يُنسى حسها بالواجب وتفانيها تجاه شعبها على مدى عقود.

وأشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على عملها الدؤوب فيما يتعلق بملف نزع السلاح

يجتمع المجلس اليوم للمرة الثالثة في غضون ثلاثة أيام بشأن الحالة في أوكرانيا، وهذه المرة لمناقشة إمدادات الأسلحة. بيد أن التحدي الكامن وراء هذه المناقشة والمناقشات الأخرى التي سبقتها هو كيفية بناء نظام عالمي مستقر وسلمي بشكل جماعي. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الضرر المدمر الذي تلحقه الحرب بحياة الأوكرانيين وحق أوكرانيا المشروع في سيادتها وسلامتها الإقليمية وبالأمن الإقليمي والدولي.

ومع ذلك، وحتى في الوقت الذي يناقش فيه مجلس الأمن مسار الحرب، كما نفعل اليوم، ونحث على بذل كل جهد ممكن لوقفها، يجب أن نُبدي استجابة أقوى فيما يتعلق بولايتنا الأساسية المتمثلة في حماية السلام والأمن الدوليين بطريقة شاملة. ونرى أن ذلك يعني أن المجلس والمجتمع الدولي بحاجة إلى مواجهة التفكير الاستراتيجي الذي أدى إلى هذه الحرب وردود الفعل عليها. وينبغي لنا أن نعمل على التقليل من خطر التصعيد إلى أدنى حد إلى جانب إنشاء قنوات للحوار تقضي إلى إرساء نظام عالمي مستقر.

وتعاني بلداننا من أشكال مختلفة من الضرر جراء الحرب. ففي أفريقيا، تضر آثارها المباشرة وغير المباشرة بتطلعاتنا إلى التنمية واتخاذ إجراءات موحدة وشاملة لمكافحة تغير المناخ وتحقيق الأمن. فتشكيل التحالفات العسكرية؛ واستخدام الجزاءات والحصار والهجمات الإلكترونية والوكلاء في بلدان ثالثة؛ وتقويض المؤسسات المتعددة الأطراف، كلها أمور تسلبنا القدرة على التصدي الجماعي لأخطر التحديات التي تواجهنا. وتؤدي إلى اختلال الاقتصاد العالمي جراء تغيير أنماط التجارة والاستثمار. وهذا يعطل محرك العولمة الذي سعت معظم البلدان إلى توظيفه في بحثها عن النمو والتنمية. ومن مصلحة المجتمع العالمي بأسره، والبلدان النامية على وجه الخصوص، إنهاء الحرب لبدء عصر جديد يسوده السلام والتعاون العالميان. ونحث الطرفين المتحاربين وحلفاءهما وشركاءهما على الدخول في مناقشات شاملة بشأن وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية التي من شأنها أن تجدد استعدادهم لتعديل موقفهم الاستراتيجي على نحو يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تسترشد تلك المناقشات بالمجالات

إليزابيث الثانية. لقد غطت فترة جلوس جلالته على العرش، بعد أن احتفلت ببوييل الذكرى السنوية السبعين لتوليها العرش الصيف الماضي، فترة مكثفة من تاريخ عالمنا الحديث وهناك الكثير الذي يمكن قوله والذي سيُتذكَّر عن حياة صاحبة الجلالة الطويلة والثرية والرائعة، غير أنني سأكتفي بهذا القدر في الوقت الحالي. ونحن نقف إلى جانب المملكة المتحدة في هذا الوقت العصيب، ونود أن نعرب عن مدى استلهامنا الحقيقي بأداء الملكة إليزابيث واجبها تجاه شعبها وبذلها حياتها في خدمته. وإذ نحزن على رحيل صاحبة الجلالة، يجب علينا كذلك أن نحتفل بحياة استثنائية وبإنجازات جلالته وإرثها الذي يظل خالداً.

وفيما يتعلق بموضوع جلسة اليوم، أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على ما قدمته من معلومات بأخر المستجدات، وأحيط علماً كذلك بالإحاطة التي قدمتها السيدة تريفكوفيتش.

لقد اجتمعنا مرات لا حصر لها، كما قال غيري، لمناقشة الحرب في أوكرانيا وأسبابها وعواقبها. ولا ننسى أن ما يحدث في أوكرانيا هو نتيجة للحرب، ولكن على الرغم من أنه لا يمكن تغيير الماضي، كما أكدت من قبل في هذه القاعة، يظل بإمكاننا إحداث أثر على المسار الحالي والمستقبلي لهذا النزاع. ولذلك يستحق هذا الموضوع اهتمامنا في المحفل الصحيح وبالخبرة الفنية اللازمة لمناقشته بشكل كامل.

لقد دعت الإمارات العربية المتحدة مرارا إلى وقف الأعمال العدائية والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. ويجب أن يكون أي إجراء تتخذه الأطراف أو يتخذه أصحاب المصلحة الآخرون مدروسا وممتدا، من أجل التوصل إلى نهاية سلمية للنزاع. فقد ظلت الحرب مستعرة لأكثر من ستة أشهر، وللأسف، هناك مخاطر من أن تصبح نزاعا طويلا الأمد، حيث عقد كلا الجانبين العزم على تحقيق نصر عسكري. وينبغي لنا ألا نستسلم لذلك الواقع لأن أرواحا لا تعد ولا تحصى على المحك، وهي تعول على عدم استلامنا.

فهذه الحرب لن تحسم عسكريا. ويجب، عاجلا أم آجلا - ونأمل أن يكون ذلك عاجلا - أن يُجرى حوار حقيقي ويُسعى إلى حل

في الأسابيع القليلة الماضية التي كانت مكثفة للغاية، ولكنها محبطة. كما أرحب بمشاركة السيدة دراغانا تريفكوفيتش، من مركز الدراسات الجيوستراتيجية.

لا يسعنا إلا أن نشعر بالإحباط إزاء عقد جلسة أخرى في هذه القاعة - وهي الثالثة هذا الأسبوع - بشأن موضوع أوكرانيا. لقد استمر النزاع لأكثر من ستة أشهر ولم ننجح، على الرغم من المناقشات المستمرة في مجلس الأمن، في تهيئة الظروف لوقف الأعمال العدائية مؤقتا.

وقد أوضحت البرازيل موقفها منذ اندلاع الأعمال العدائية، في كل من المجلس والجمعية العامة. ونحن على قناعة راسخة بأن التهديدات واستعمال القوة لن تؤدي إلى تسوية دائمة لهذه الأزمة. فالعمل العسكري يسبب الأضرار ويقوض الإيمان بالقانون الدولي ويعرض حياة ملايين الناس للخطر. ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء الأثر الإنساني للنزاع ونحن مقتنعون بأنه لا بديل عن التفاوض على وقف إطلاق النار كخطوة أولى على طريق حل الأزمة الحالية.

وتتقيد البرازيل، بوصفها طرفا في معاهدة الاتجار بالأسلحة، بمجموعة المبادئ المبينة في ذلك الصك القانوني وتعتقد أنها توفر مبدأ توجيهيا قيما لنقل الأسلحة. فأولا، تبرز المعاهدة أهمية احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وكفالة احترامهما، بغض النظر عن الأهداف العسكرية أو الشواغل الأمنية. وثانيا، تحث الدول على تنظيم تجارتها بالأسلحة تنظيميا فعالا باستخدام نظم رقابة وطنية فعالة، لمنع تحويلها. وينبغي لتلك المبادئ أن تخدم الأهداف - التي نعتقد أيضا أنها تنطبق على الأزمة الحالية - المتمثلة في تعزيز العمل المسؤول في تجارة الأسلحة وبناء الثقة والحد من المعاناة الإنسانية والإسهام في السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

قبل أن أبدأ، أود أنا أيضا أن أشارك غيري من الزملاء الإعراب عن تعازي الإمارات العربية المتحدة الصادقة لحكومة وشعب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على وفاة جلالته الملكة

تذكير مستمر بالمخاطر المرتبطة بالإنفاذ المحدود للآليات الحالية للحد من التسلح. وما لم نفعّل شيئاً، سيستمر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في النمو باطراد.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن هذه هي المرة الثالثة، كما قال غيري للتو، التي يجتمع فيها مجلس الأمن في غضون ثلاثة أيام لمناقشة مسائل تتصل بالنزاع في أوكرانيا. وذلك يبرهن على خطورة الحالة والطابع المتعدد الأوجه للتحديات التي نواجهها. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نكفل التمكن من إحراز التقدم بشأن المسائل المهمة الأخرى المدرجة في جدول أعمال المجلس، وألا تؤثر التفاعلات التي تحركها هذه المسألة على قدرتنا على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ملفات حاسمة أخرى. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب علينا أن نضاعف جهودنا لتحقيق نتائج ملموسة بشأن طائفة من المسائل التي لم تحل بعد والتي تستحق اهتمامنا بذات القدر، من الشرق الأوسط إلى أفريقيا وأرجاء العالم. فعلى عاتق المجلس تقع المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، ويجب علينا أن نسعى إلى الاضطلاع بذلك الواجب إلى أقصى حد ممكن.

السيد ماينن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أنا أيضاً أن أشرك غيري من الزملاء الإعراب عن أعمق تعازينا للسفيرة وودوارد وفريقها والشعب البريطاني على وفاة جلالته الملكة إليزابيث الثانية. إننا في أيرلندا نتذكر بمودة خاصة زيارتها الرسمية إلى أيرلندا في عام ٢٠١١ - وهي أول زيارة من نوعها يقوم بها ملك بريطاني إلى أيرلندا أثناء توليه العرش منذ استقلالها. ولم تساعد تلك الزيارة على توطيد وتعزيز عملية السلام في أيرلندا الشمالية فحسب، بل أكدت كذلك على روابط الصداقة والمودة الوثيقة بين شعبينا وجزرنا. وقد كانت لحظة راب للصدع ومصالحة حقيقيين، ونشكرها على ذلك. نغمدنا الله برحمته.

وأود أن أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها. ونلاحظ أيضاً حضور السيدة تريفكوفيتش.

تؤمن أيرلندا بالمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي تشمل التساوي في السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وتلتزم بها

سياسي يقوم على احترام السيادة والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولنحرص على ألا يتقوض هدف السلام الاستراتيجي بتكتيكات الحرب العسكرية المباشرة.

فنادراً ما يكون السعي إلى صون السلم والأمن الدوليين معادلة تبسيطية. وما دامت النزاعات المسلحة تشكل جزءاً وحشياً من واقعنا، يجب علينا أن نسلم بأهمية السعي إلى نقل الأسلحة على نحو آمن ومأمون. ومن الأهمية بمكان أن يُحدّد المستخدمون النهائيون للأسلحة والذخيرة حتى لا تقع - في نهاية المطاف - في أيدي الإرهابيين على نحو غير مقصود. وقد علمنا التاريخ خطر التركيز على الأهداف القصيرة الأجل وتجاهل الآثار الطويلة الأجل المترتبة على تدفق الأسلحة الفتاكة في حسابات القرارات المتعلقة بتوريد الأسلحة ونقلها وتكديسها وتخزينها الآمن.

ونشير مع القلق، في ذلك الصدد، إلى التحذيرات التي أعرب عنها الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، في حزيران/يونيه، بشأن مخاطر توافر الأسلحة والاحتمالات الحقيقية لأن تستغل الجماعات الإجرامية انتشارها. وهذا أمر خطير بصفة خاصة في حالة الأسلحة الخفيفة الأصغر حجماً والسهلة الحمل. ونؤيد النداءات التي وجهها الإنتربول إلى الموردين لتعقب وتتبع الأسلحة التي تدخل أوكرانيا بغية التقليل إلى أدنى حد من خطر أي زيادة محتملة في الجريمة عبر الوطنية وعدم الاستقرار الإقليمي أثناء النزاع وبعده.

إن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في جميع أنحاء العالم تهدد بتقويض عين الآليات التي نستخدمها لإدارة النزاعات وتعزيز الاستقرار وكفالة الرخاء والتنمية لجميع دولنا. فلها، على سبيل المثال، آثار أوسع نطاقاً على تحديد الأسلحة على الصعيد العالمي، كما يتضح من عدم التوصل إلى نتيجة متفق عليها في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي يشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وتعمل الهجمات الإرهابية الأخيرة التي شنتها حركة الشباب في الصومال وعروض الأسلحة الثقيلة من قبل الإرهابيين الحوثيين في اليمن بمثابة

وأشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على بيانها. وأحيط علماً أيضاً بالإحاطة التي قدمتها السيدة تريفكوفيتش.

اسمحوا لي أن أتناول اليوم أربع نقاط موجزة.

أولاً، تكرر النرويج التأكيد على أن حرب روسيا على أوكرانيا تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. ويجب على روسيا أن تمتثل لأمر محكمة العدل الدولية وأن تعلق فوراً عملياتها العسكرية في أراضي أوكرانيا.

ثانياً، نؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

ثالثاً، ندعو روسيا إلى الإنهاء الفوري لهجماتها العشوائية. وتدين النرويج إدانة قاطعة جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك قتل المدنيين الأوكرانيين وشن غارات على البنية التحتية المدنية، حسبما تقيّد الأنباء.

أخيراً، لأوكرانيا الحق في الدفاع عن نفسها ضد الهجوم المسلح الروسي، على النحو المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ويحق للدول الأخرى أن تستجيب بشكل إيجابي لنداء أوكرانيا للمساعدة في ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس. وتبقى حقيقة بسيطة: إن عدوان روسيا على أوكرانيا غير قانوني بشكل صارخ. ويتعين على روسيا أن تسحب قواتها ومعداتنا العسكرية من أوكرانيا بشكل كامل وغير مشروط. لقد بدأت روسيا هذه الحرب، ويتعين عليها الآن أن تختار وقفها.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود، بالنيابة عن الوفد الصيني، أن أعرب عن تعازينا الحارة في وفاة جلالة الملكة إليزابيث الثانية، وأن أعرب عن خالص مواساتنا لزملائنا في البعثة الدائمة للمملكة المتحدة، ومن خلالهم، للحكومة البريطانية وشعبها.

أود أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها. كما استمعت بعناية إلى بيان السيدة تريفكوفيتش.

التزاماً كاملاً. ولأوكرانيا نفس الحق الأساسي الذي تتمتع به كل دولة أخرى مستقلة وذات سيادة في اختيار سياستها الخارجية وكفالة أمن أراضيها والدفاع عنها. وكما قال الأمين العام، فإن مبادئ الميثاق ليست قائمة انتقائية. وتطبق الفقرة ٤ من المادة ٢ على جميع أعضاء الأمم المتحدة، وكذلك المادة ٥١. ولا توجد استثناءات أو تنازل عن تلك المبادئ.

ودعونا لا ننسى أنه في الأسابيع التي سبقت الغزو الروسي الأخير غير القانوني وغير المبرر لأوكرانيا في شباط/فبراير، أظهرت أوكرانيا ضبطاً ملحوظاً للنفس في مواجهة الحشد العسكري الروسي على حدودها واستخدام روسيا للدعاية الاستنزائية. ولم يغير قرار روسيا الاعتراف بمنطقة دونيتسك ولوهانسك غير الخاضعتين لسيطرة الحكومة في أوكرانيا ككيانين مستقلين تلك الحدود من مقال ذرة. وتلك الحدود لم تتغير في عام ٢٠١٤، ولم تتغير منذ ذلك الحين.

ولم تشن أوكرانيا أو تهدد بشن هجوم مسلح ضد روسيا. بل إن روسيا هي التي هاجمت أوكرانيا وسعت إلى تبرير غزوها بالاحتجاج بالمادة ٥١ من الميثاق. كما أن روسيا هي التي تسعى الآن إلى حرمان دولة زميلة عضو في الأمم المتحدة من نفس الحق في الدفاع عن النفس. وخلافاً لبعض الادعاءات، لا يوجد دليل موثوق به على التحويل ولا يوجد ما يشير إلى حدوث عمليات تصدير، إلا وفقاً للقوانين الوطنية والإجراءات الدولية. ويشمل ذلك الدعم العسكري الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لمساعدة أوكرانيا على ممارسة حقها الأصلي في الدفاع عن النفس والدفاع عن سلامتها الإقليمية وسيادتها.

ونود أن نطلب إلى روسيا أن تكف عن محاولة استخدام مجلس الأمن كمبرر لحملتها المضللة، التي تستهدف تصوير نفسها ضحية لعدوانها في مواجهة الأعمال الشنيعة التي ارتكبتها في أوكرانيا. وندعو روسيا مرة أخرى إلى الكف عن ذلك.

السيدة هايمرباك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أعرب عن تعازي النرويج القلبية للأسرة المالكة البريطانية ولشعب المملكة المتحدة والكمونولث وزملائنا في وفاة جلالة الملكة إليزابيث.

بطريقة وحشية، أن انتهاج سياسة القوة والأمن المطلق والهوس بالقوة العسكرية وخلق الانقسامات والمواجهات لا يمكن أن يحقق السلام والاستقرار، كما أنه لا يمكن أن يحقق المصالحة والطمأنينة. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تحافظ على الاتصال والتواصل، وأن تترك مجالاً للمفاوضات الدبلوماسية من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للتوصل إلى تسوية سياسية، وأن تسعى جاهدة إلى وقف مبكر لإطلاق النار ووقف الأعمال القتالية.

وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، أود أن أشدد مرة أخرى على أن الصين لطالما آمنت بأنه ينبغي احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد، ودعم كل جهد يفضي إلى حل الأزمة سلمياً. وسنواصل الوقوف إلى جانب السلام والحوار والإنسانية والاضطلاع بدور بناء في الحل السليم للأزمة في أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا. بالنسبة عن بلدي، أود أولاً أن أعرب مرة أخرى عن تعازي وفد بلدي لوفد المملكة المتحدة وأن أؤكد من جديد الصداقة العميقة بين شعب فرنسا وشعب المملكة المتحدة.

وأود أن أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

في ٢٤ شباط/فبراير، غزت روسيا أوكرانيا في تحد للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويذكر أعضاء المجلس أنه قبل أسبوع، في ١٧ شباط/فبراير، أثناء رئاسة روسيا لمجلس الأمن، قال نائب وزير الخارجية الروسي إن ذلك السيناريو كان نتيجة للهستيريا الغربية (انظر S/PV.8968). ثم فرضت روسيا حرباً على العالم بأسره، مع عواقب وخيمة على الجبهات الإنسانية والغذائية والنووية وقطاعات الطاقة. يجب أن نعترف بالحقيقة. روسيا وحدها هي المسؤولة عن الحالة الراهنة. وروسيا توجج الحالة كل يوم بمواصلة عدوانها المسلح على الأرض.

إن الأزمة الأوكرانية، المستمرة منذ أكثر من ستة أشهر، أظهرت تماماً المعاناة الإنسانية الهائلة التي تسببها الأسلحة والذخائر. ولا يزال القتال العنيف مستعراً في أماكن مختلفة، ولا يزال المزيد من الأسلحة والذخيرة يتدفق إلى ساحة المعركة، مما يثير القلق من احتمال نشوب نزاع طويل الأمد ومتصاعد.

ومنذ بداية الأزمة في أوكرانيا، أكدت الصين دائماً أن إمدادات الأسلحة لن تحقق السلام. فصب الزيت على النار لن يؤدي إلا إلى تعقيد المشكلة. وقد برهن الواقع القاسي والعواقب الإنسانية للأشهر الستة الماضية تماماً على ذلك. ومما يثير القلق بنفس القدر سيناريو وقوع عدد كبير من الأسلحة والذخائر في الأيدي الخطأ، الأمر الذي من شأنه أن يسبب متاعب لا نهاية لها ويخلق مخاطر أمنية في أوكرانيا وخارجها. ونلاحظ أن الآثار السلبية لذلك بدأت تظهر بالفعل. وقد استُخلصت العديد من الدروس في هذا الصدد. فخلال الانسحاب المتسرع للقوات الأجنبية من أفغانستان، تم التخلص أسلحة ومعدات تصل قيمتها إلى ٧ بلايين دولار بطريقة عشوائية، مما أدى إلى نقشي تجارة في السوق السوداء حيث تباع الأسلحة علناً في وضوح النهار ويمكن لأي شخص الحصول عليها بسهولة، حتى الأطفال. وستكون تلك الأسلحة عقبة طويلة الأجل أمام إعادة بناء السلام الدائم في أفغانستان وستشكل مخاطر هائلة على أمن بلدان المنطقة. فالبنادق التي تركتها القوات الأجنبية في الصومال في التسعينات من القرن الماضي أصبحت الآن متاحة بسهولة للإرهابيين، الذين يستخدمونها لقتل الناس وارتكاب أعمال عنف مما يهدد حياة المدنيين المحليين، بما في ذلك النساء والأطفال. وفي الصين، لا تزال الأسلحة الكيميائية التي خلفها أولئك الذين غزوا الأراضي الصينية في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين تشكل تهديداً خطيراً لحياة الناس وممتلكاتهم وللبيئة. وما فتئت الصين تؤكد دائماً أن الحوار والتفاوض هما السبيل الأكثر واقعية وجدوى لحل الأزمة. ولا يمكننا تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في أوروبا والعالم إلا بالسعي إلى تحقيق الأمن المشترك والشامل على نحو تعاوني ومستدام. وتثبت لنا الأزمة الأوكرانية مرة أخرى،

السيد نيبزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اليوم لم يتناول زملاؤنا الغربيون الموضوع قيد النظر لأن الوقائع تثبت أنهم لم يشاركوا بشكل غير مباشر فحسب ولكن بصورة مباشرة أيضا في هذه الحرب بالوكالة. وهذا هو السبب في أنهم يستخدمون تكتيكهم المفضل المتمثل في تحويل التركيز من موضوع الجلسة إلى نشاط نعرفه جميعا الآن - توجيه الاتهامات إلى روسيا.

نرفض التعليق على التكهنات التي أدلى بها زملاؤنا الأمريكيون والبريطانيون حول معسكرات الفرز والتعذيب والوحشية من جانب الجيش الروسي. وقد فعلنا ذلك في عدة مناسبات، بما في ذلك أمس (انظر S/PV.9126). ومع ذلك، نلاحظ البيانات التي أدلى بها من يدعمون كيبف في الغرب. قالوا إنهم يزودون كيبف بالأسلحة الدفاعية فحسب. ومع ذلك، فإن القوات المسلحة الأوكرانية لا تستخدم تلك الأسلحة المسماة بالدفاعية في قصف الجيش الروسي، ولكن المناطق السكنية المدنية في دونباس.

وألاحظ نقطة أخرى أثرت في البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة. لقد قالنا، بعبارة لا لبس فيها، إن روسيا تشتريين حسبما يُزعم، أسلحة من إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأود أن أطلب منهما الآن إما أن يقدمنا لنا أدلة على ذلك التأكيد أو أن يعترفنا بأنهما ينشران معلومات غير موثوقة لأعضاء مجلس الأمن. وسمحوا لي أيضا أن أقول مباشرة إن أي نشر لتلك المعلومات في وسائل الإعلام الغربية أو تعليقات تعميمية أو تخمينات أو تصريحات غير قاطعة يدلي بها مسؤولون أمريكيون لا يمكن اعتبارها دليلا.

وكما سبق ذكره عدة مرات، لم نعد مندهشين من أي شيء. فأبيح بيان يظهر في وسائل الإعلام يتم استخدامه تلقائيا تقريبا من جانب الشركاء الغربيين لكيل الاتهامات ضد روسيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسيليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أقر بحضور ممثل روسيا الإرهابية في المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

وقد عقدت فرنسا العزم على مساعدة أوكرانيا في الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية. لقد فعلنا ذلك بينما تناضل أوكرانيا الآن من أجل القيم والمبادئ التي ننشأها جميعا. وتلك القيم والمبادئ مبنية أيضا في ميثاق الأمم المتحدة - السلامة الإقليمية، واستقلال الدول وسيادتها، وحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وإدانة الحروب العدوانية. ومن واجبنا، ومن اختصاص المجلس، أن نتمسك بتلك القواعد، لأنها وحدها تسمح بتحقيق السلم والاستقرار الدوليين.

ولهذا السبب، تقدم فرنسا، بصفقتها الوطنية، الدعم العسكري، الذي يساعد على تزويد أوكرانيا بوسيلة للدفاع عن نفسها. وبالمثل، اتخذ قرار جماعي على مستوى الاتحاد الأوروبي بتمويل الأسلحة، وهو أمر ضروري لكفالة قدرة أوكرانيا على الصمود في وجه العدوان الروسي. ونود أن نهئ الظروف التي تمكن، في الوقت الذي تختاره أوكرانيا، إما من تحقيق نصر عسكري أو التوصل إلى سلام عن طريق التفاوض بموجب شروط تختلف عن الشروط التي ستضطر أوكرانيا إلى قبولها إذا تخلينا عنها لتواجه مصيرها. وستستمر هذه المساعدة العسكرية ما دام العدوان المسلح الروسي مستمرا. وسنواصل أيضا تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية والسياسية إلى أوكرانيا.

وكما قلنا، فإن روسيا وحدها هي المسؤولة عن الحرب التي تشن ضد أوكرانيا والعالم بأسره. وترفض فرنسا بشدة الحجج التي يسوقها من يجعلوننا نعتقد أن الحرب يوجبها الأوكرانيون والأوروبيون. دعونا لا نحول اللوم. وستواصل فرنسا الوقوف إلى جانب الأوكرانيين وهم يقاتلون للدفاع عن سيادتهم.

إذا أردنا إسكات البنادق، فنحن نعرف بالفعل الحل. وقد أعطتنا محكمة العدل الدولية الحل في ١٦ آذار/مارس. يجب على روسيا أن توقف فوراً جميع عملياتها العسكرية في أوكرانيا. ويجب عليها أن تتسحب من أراضي أوكرانيا، وأن تحترم حدودها المعترف بها دوليا. ويجب عليها التوقف عن تقدمها الخطير.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

للمعهد الدائم للاتحاد السوفياتي هو وحده الذي شل حركة مجلس الأمن فيما يتعلق بكفالة السلام والأمن في أوكرانيا.

إننا ندافع عن أنفسنا وعن أوروبا والعالم وميثاق الأمم المتحدة، وسنواصل القتال حتى يتم تحرير كل شبر من أراضي أوكرانيا ذات السيادة، بما في ذلك شبه جزيرة القرم. وأشدد على أن ذلك يتفق تماما مع أحكام المادة ٥١ من الميثاق، الذي التزمنا جميعا بالتمسك به. وسنقاتل ضد المحتلين حتى يتم هزيمة جميع الجنود الروس الذين دخلوا أوكرانيا لقتل أبناء شعبها. والشيء الوحيد الذي يمكن أن يفعله بوتين لإنقاذ حياة جنوده هو أن يأمر بانسحابهم الفوري.

ويُبين مستوى المعاناة الإنسانية والدمار في أوكرانيا ونطاق الأثار العالمية المترتبة على الحرب العدوانية الروسية أن محاربة بوتين اليوم لا يمكن مقارنتها إلا بمعركتنا المشتركة ضد هتلر خلال الحرب العالمية الثانية. وأود أن أذكر المجلس بأن الوثيقة المعنونة "إعلان الأمم المتحدة" - وهي المرة الأولى التي يُستخدم فيها مصطلح "الأمم المتحدة" - وُقعت في عام ١٩٤٢ في واشنطن العاصمة لتوحيد الشعوب في جميع أنحاء العالم في كفاحها ضد النازيين.

وكما كتب الزعيم السوفياتي السابق نيكيتا خروتشوف في مذكراته، "لو لم تساعدنا الولايات المتحدة، لما انتصرنا في الحرب". وحتى الديكتاتور ستالين أعرب عن ذات الرأي خلال مؤتمر طهران في عام ١٩٤٣. ويفضل تلك الوحدة العالمية وقانون الإقراض والتأجير ومساعدة الشعب الأمريكي والحلفاء الآخرين، نجحنا في هزيمة هتلر. إن شر بوتين، كما شر هتلر من قبله، يتطلب استجابة عالمية. وكان هذا هو الحال خلال الحرب العالمية الثانية وهذا هو الحال الآن.

وتبذل أوكرانيا وحلفاؤها قصارى جهدهم لضمان استجابة كهذه. وتحرير الأراضي الأوكرانية، الذي يجري على قدم وساق في منطقتي خاركييف وخيرسون، هو خير دليل على فعالية جهودنا.

لقد أساء الاتحاد الروسي بالفعل استخدام مجلس الأمن في مناسبات عديدة، بما في ذلك هذا الأسبوع. وندعو روسيا إلى تعلم

أود أن أشكر وكالة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. في عام ٢٠٠٨، غزت روسيا جورجيا. وقالت الملكة إليزابيث الثانية في رسالتها في عيد الميلاد لعام ٢٠٠٨ ما أصبح اليوم أحد أشهر اقتباساتها. إنه ليس مشهورا فحسب، بل إنه بالغ الأهمية أيضا في ضوء الأحداث المأساوية في أوروبا نتيجة للحرب غير القانونية وغير المبررة وبدون استفزاز التي تشنها روسيا على أوكرانيا والعالم المتحضر بأسره. قالت الملكة إليزابيث الثانية:

"عندما تبدو الحياة صعبة، لا يقبل الشجعان الإهانة بذلّ ويرضخون للهزيمة. وبدلا من ذلك، فهم أكثر تصميمًا على النضال من أجل مستقبل أفضل".

سوف يفتقد العالم حكمة الملكة. رحم الله جلالة الملكة.

إن روسيا، بشنها عدوانها على أوكرانيا في عام ٢٠١٤ وبغزوها أوكرانيا في شباط/فبراير من هذا العام، قد انتهكت قواعد ومبادئ جميع الوثائق الدولية الأساسية تقريبا، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، ووثيقة هلسنكي الختامية، وأولا وقبل كل شيء، ميثاق الأمم المتحدة.

ولن يشك في ذلك أحد على هذا الكوكب، باستثناء دمشق وبيونغ يانغ، وليس من المنطقي إضاعة المزيد من وقت مجلس الأمن في إثبات صحة تلك النقطة. واسمحوا لي أن أشير إلى قرار الجمعية العامة دإ١-١/١، الذي اعتمده في الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة المعقودة في ٢ آذار/مارس بأغلبية ساحقة من ١٤١ دولة عضوا. إنه يشجب بأشد العبارات عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا في انتهاك للفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق؛

إن القانون الدولي يحمي سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. إنه يمنحنا صراحة الحق الأصيل في الدفاع عن النفس، المكرس على وجه الخصوص، في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ولا توجد دولة واحدة ممثلة في القاعة، باستثناء روسيا، مسؤولة عن عجز المجلس عن أداء مهامه بفعالية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إن شغل روسيا

مختلفا من المؤهلات ومكاتب مختلفة، ربما على بعد أقل من ميل واحد من مقر الأمم المتحدة في نفس الجادة الأولى. فليذهبوا إلى هناك لطلب العلاج. نعم - لا يوجد سوى طريق واحد صحيح حقا لإنقاذ حياة الآلاف من المواطنين الأوكرانيين، وفي الواقع، المواطنين الروس: أي الاستسلام والانسحاب. ولكن إذا لم يحدث ذلك، فلن يفيد أي علاج.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.

احترام هذه الهيئة. ومع ذلك، من الواضح أن أعضاء الوفد الروسي تتملكهم أوهام عديدة وأن لديهم معتقدات خاطئة لا تستند إلى الواقع ويعانون من هلاوس، حيث يرون ويسمعون أشياء غير موجودة، كجزء من قائمة لا نهاية لها من الأعراض السلبية الأخرى.

إنها بالفعل حالة صعبة، ولكنني أقترح عدم دراسة تلك الأعراض أو معالجتها في هذه القاعة أو من قبل الدبلوماسيين. فهي تتطلب نوعا